إلى واشنطن تدخل نيكسون ، رئيس الولايات المتحدة، بنفسه، في ٧آذار (مارس) ١٩٧٤. وبعث برسالة إلى رؤساء المجموعة الاوروبية يعرض فيها أن تشترك الولايات المتحدة الاميركية في القرارات الاوروبية. وأشار، لاحقاً، إلى ما يمكن أن يثيره رفض هذا الاقتراح من نتائج على مشكلة الدفاع عن أوروبا. ومنذ ذلك الحين، وبسبب الصدى الذي لقيته المطالب الأميركية في بون ولندن، فان تطور الحوار العربي – الاوروبي اعتمد على تطور العلاقات العبر أطلسية[٤١].

وقد تعثر الحوار طوال السنوات الأخيرة، «نتيجة لعدم التوافق بين المنطلق الاقتصادي البحت، الذي التزم به التحرك الأوروبي من جهة، وبين المطلب السياسي الذي وضعه الجانب العربي، شرطاً لا بد منه، لقيام وتنمية أي تعاون عربي – أوروبي». وكانت المطالبة العربية بالاعتراف بـ م.ت.ف.، السمة المميزة التي لازمت اجتماعات الحوار تلك[٤٢].

وفي ٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٦، أصدرت اللجنة العامة للحوار العربي – الأوروبي بياناً، يؤكد ضرورة تحقيق الشروط التالية لاقرار السلام: انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واشترك م.ت.ف.، وهي الممثل للشعب الفلسطيني في كل الجهود الدولية من أجل السلام. وفي البيان الختامي للجنة، في اجتماع تونس، في شباط (فبراير) ١٩٧٧، عبر الجانب الأوروبي عن وجهة نظره في أنه لا يمكن حل النزاع في الشرق الاوسط، ما لم يجد حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعّال عن هويته الوطنية ترجمة واقعية؛ كما عارض سياسة الاستيطان الاسرائيلية. أما في بيان الاجتماع الرابع للجنة في١١كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨، في دمشق، فقد أعيد تأكيد البيان والقرارات السابقة مع «ضرورة احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة وحقها في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وضرورة إقامة وطن فلسطيني[٤٣]. وقد تشير هذه القرارات إلى تطور لفظي في موقف السوق الأوروبية المشتركة، منذ بيان ١٩٧٣، وذلك في «ضرورة إقامة وطن فلسطيني».

وكان رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة قد أصدروا بياناً، في لندن في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، أكّدوا فيه هذا التطور اللفظي، أي حق الفلسطينيين في وطن، وحقهم في الاشتراك في المفاوضات؛ مع الحفاظ على الثنائية، أو «التوازن»، كما يسميه الأوروبيون، وهو الاعتراف، إلى جانب ذلك، بوجود وأمن اسرائيل[٤٤].

وكان هذا البيان التاريخي سيصدر قبل ذلك، أي في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، في اجتماع للسوق الاوروبية المشتركة، إلا أن وصول نائب الرئيس الاميركي، مونديل، إلى لندن، حال دون ذلك بعدما مارس كل ضغط بلاده لوقف إصداره. وكانت ألمانيا الغربية، لولا الضغط العربي، سترجىء لقاءً مع مندوب م.ت.ف. الذي دعته إليها، كما الغت هولندا لقاءً مماثلاً.. ومن الواضح أن الولايات المتحدة الاميركية لم تسمح للدول الاوروبية بالتصرّف كدول تملك حق تقرير سياستها في الشرق الأوسط. إلّا أن التخوف الاميركي من مثل ذلك البيان، الذي صدر مساء ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، كما ذكرنا